

تحليل مصادر التضخم في العراق باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL

للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٦

أ.م.د. كاظم سعد عبد الرضا

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الملخص:

من الواضح ان التضخم أصبح يحتل مكانة كبيرة من اهتمامات الباحثين والكتاب على مختلف الازمنة لمعرفة الاسباب المؤدية له والاثار التي تنتج عنه . فضلا عن محاولة وضع الحلول والمعالجات لهذه الظاهرة. اذ اصبحت كل دول العالم على اختلاف انظمتها الاقتصادية واختلاف مستوى تطورها تعاني من الضغوط التضخمية. ما يستدعي من السياسة النقدية دراسة هذه الظاهرة ومحاولة تفسيرها ومعرفة اسبابها. وفي البلدان النامية ومنها العراق تعكس ظاهرة التضخم خصوصية تلك البلدان التي تتسم بالتشابك والتعقد. وتعد ظاهرة التضخم في البلدان النامية من العقبات التي تقف امام عملية التنمية.

لقد اختلفت الاسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة التضخم فمنها اسباب داخلية ومنها خارجية تتمثل بالتضخم المستورد المتأتي من جراء عمليات التجارة الخارجية (الاستيرادات) لاسيما اذا كانت الدولة تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيرادات لسد الطلب.

يهدف البحث إلى معرفة الاسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة التضخم في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٦) سواء أكانت اسباب داخلية تتمثل في زيادة كمية النقد أو عدم مرونة الجهاز الانتاجي، أو أسباب خارجية تتمثل بالاستيرادات.

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن أسباب التضخم تتنوع بين اسباب داخلية واسباب خارجية والاسباب الخارجية المتمثلة بالاستيرادات تلعب دورا كبيرا في تغذية الضغوط التضخمية.

Abstract

Inflation Phenomenon became evokes attentions of researchers and writers across different tenses in order to knowing the reasons that stand beyond creating this problem as well as its effects and then results which will appear later . there for whole world became looking for find the solutions and treatments for this problem regardless about economic regimes or developing levels that accurse in any country . because all them are suffering from this problem. So that arraigns monetary policy to study this problem and explains its implications

. In under developing countries and Iraq is one of them inflation Phenomenon reflects their peculiarity which characterizes by entangle and complex , where these Phenomenon considers one of obstacles which confront development process. There are many reasons for create Inflation one of them are imports which lead to imported inflation because of state depend on importing in order to meet local demand if its transactions was with states Suffer from inflation.

The research aims to seek the reasons of inflation in Iraq after 2003 . and investigate rang sharing of imports in creating inflation pressure , where as it is known Iraq depend on imports vastly for facing increasing local demand . Also the research based on basic hypothesis indicates the imports share actively in booster inflationary pressures and push the prices to rise .

المقدمة :

يعد التضخم ظاهرة اقتصادية تعاني منها كل الدول العالم على اختلاف انظمتها الاقتصادية ودرجة تطورها الاقتصادي إذ أن ظاهرة التضخم هذه لم تكن وليدة اليوم بل انها ظاهرة لازمت الاقتصادات منذ الازل. وقد اختلفت اسباب هذه الظاهرة منها اسباب نقدية واخرى غير نقدية (هيكلية).

والتضخم هنا يعني الارتفاع العام والمستمر للأسعار . ولا يعني ذلك ان الارتفاع يكون في كل الاسعار، إذ أن بعضها قد ينخفض ، وانما الاتجاه العام يجب ان يكون صعوديا. والسبب في التركيز على استمرارية صعود الاسعار وعدم عد الصعود لمرة واحدة بالتضخم . يتعلق ذلك بالسياسة. فاذا ارتفع السعر لمرة واحدة فقط، فلا ضرر هناك في عمل السياسة النقدية.

لقد اهتمت المدارس الاقتصادية وعلى اختلاف توجهاتها ومنذ امد طويل بدراسة ظاهرة التضخم ومحلولة ايجاد التفسير والاسباب المؤدية لها. إذ أن اسباب هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة دائما ما تكون اسباب نقدية. بينما في البلدان النامية ومنها العراق والتي تمتاز بعدم مرونة جهازها الانتاجي تكون اسباب التضخم فضلاً عن الاسباب النقدية اسباب هيكلية.

ومن اجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وخفض معدلات التضخم. نجد السياسة النقدية تقوم برسم السياسة المؤشرة والمسيطره على كمية النقد والهادفة إلى الحفاظ على القوة الشرائية للنقد

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي من الضغوط التضخمية على اختلاف المصادر المؤدية لها. اذ يحاول القائمون على السياسة النقدية السيطرة على مستويات التضخم عن طريق سياسات واجراءات نقدية وغير نقدية. منها تلبية الطلب الكلي المتزايد عن طريق الاعتماد على الاستيراد وما لذلك من اثار في تغذية الضغوط التضخمية.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة مصادر التضخم في العراق للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠١٦ ومعرفة مدى مساهمته مصدر من هذه المصادر سواء أكانت داخلية أم خارجية في تغذية الضغوط التضخمية . إذ أن من المعروف أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كبيراً على الاستيراد من الخارج في تلبية الطلب المحلي من السلع ما يعني أن الاستيرادات تُسهم وبشكل فعال في توليد التضخم . ومحاولة قياس اثر المصادر في توليد وتغذية التضخم .

فرضيه البحث : يستند البحث إلى فرضية مفادها:

إن المصادر المولدة للضغوط التضخمية في العراق ودفع الاسعار نحو الارتفاع تتنوع بين مصادر داخلية ومصادر خارجية تتمثل بالاستيرادات خاصة عند تعاضم درجة حساسية البلد للتضخم المستورد . اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المصادر والرقم القياسي للأسعار.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

تتمثل الحدود الزمانية للبحث في المدة ما بين ١٩٩٠ - ٢٠١٦ . فيما تتمثل الحدود المكانية بالاقتصاد العراقي .

الجانب النظري .**أولاً : مفهوم التضخم**

ويعرف بأنه وجود اتجاه نحو الارتفاع المستمر في الاسعار . وهذا الاستمرار يكون بصوره متواصلة ما يعني أن التضخم عبارة عن حركة تراكمية مستمرة وليس حالة من أحوال السكون . وأن حدة التضخم يمكن التعبير عنها بصوره كمية كمعدل الزيادة في احد الارقام القياسية للأسعار خلال مدة زمنية معينة^(١) .

والتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه عن طريق اسبابه فهو عبارة عن زياده في كميته النقود تؤدي إلى الارتفاع في الاسعار . سواء برزت تلك الزيادة عن طريق عرض النقد (الاصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان) أو برزت عن طريق الطلب على النقود (الانفاق النقدي)^(٢) .

ثانياً : التضخم المستورد

يعد أول من أشار إلى التضخم المستورد هو jean bodin سنة ١٥٦٨^(٣) . إذ اشار إلى أن ارتفاع الاسعار في اوربا كان مصدره الرئيسي زيادة المعروض من الذهب والفضة المستورد من امريكا . ثم جاءت المدرسة الماركنتيلية mercantilist literature في القرن السابع عشر والثامن عشر من امثال D. Hume و R . catillon اللذان اعطيا اهمية بالغة للمعروض النقدي ، مستويات الاسعار المحلية ، والموازن الخارجية . ثم اضافات الكلاسيك ومنهم Ricardo ، mill ، عن العلاقة السابقة في القرن التاسع عشر في اطار قاعدة الذهب عن طريق التعديل الألي للموازن الخارجية (دخول، خروج) المعادن المصحوب بتغير في الاسعار المحلية .

ومن هنا يمكن أن نعرف ظاهرة التضخم المستورد بأنها تلك الظاهرة التي تؤدي إلى الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من جراء فائض الطلب الكلي أو ارتفاع في التكاليف اللذان مصدرهما عوامل خارجية . ويعرفه رمزي زكي بأنه مدى تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل اقتصاد ما (٤).

اما GRZEGORZ يرى بأن التضخم المستورد هو تلك الظاهرة التي تعبر عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناجمة في التحليل النهائي عن فائض في الطلب الكلي عن العرض أو ارتفاع في تكلفة المدخلات القادم من الشركاء الاجانب (٥). في حين يرى Henri Mercillon بأنه ذلك التضخم الذي اثرت فيه عوامل خارجية بعبارة اخرى هو انتقال التضخم من البلد المصدر إلى البلد المستقبل (٦).

ثالثا : مصادر التضخم

عند الرجوع إلى التراث الفكري الاقتصادي في مجال الكشف عن اهم مسببات التضخم نجد أن غالبية الاقتصاديين الاكاديميين يركزون على ثلاثة مصادر لتوليد التضخم وهي (٧):

١ - التضخم الناجم عن الطلب Demand- pull inflation

وتم عرض هذه النظرية أو الطريقة بواسطة مجموعة من الاقتصاديين امثال , Bent , Hansen , wick sell , Keynes فضلا عن اساتذة جامعة كمبردج امثال A . Marshall , M . Haw trey , ووفقا لهذه النظرية (جذب الطلب) يعود نشوء التضخم إلى تزايد حجم الانفاق على المستوى الكلي من السلع والخدمات . ما ينعكس في صورة ارتفاع متزايد ومستمر في المستوى العام للأسعار .

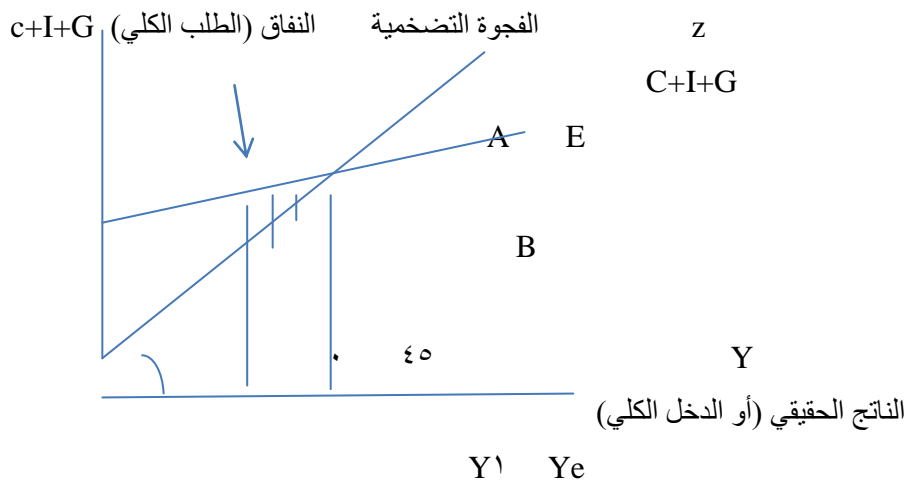
يذكر انصار نظرية جذب الطلب أن التضخم يحدث للوهلة الأولى عن طريق زيادة في عرض النقد عندما يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل . وهذه الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم ارتفاع في دخول عناصر الانتاج المختلفة (وبسبب سيادة حالة الاستخدام الكامل) ستتعاكس هذه الزيادة على شكل طلب متزايد على السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع الاسعار وحدث الضغوط التضخمية .

من جانب آخر قد يحدث تضخم جذب الطلب دون حدوث زيادة في عرض النقد عندما تزداد الكفاية الحدية لرأس المال أو عندما يزداد الميل الحدي للاستهلاك . بحيث أن الانفاق الاستثماري يزداد مؤديا إلى زيادة في الطلب الكلي والذي سيمارس تأثيره في رفع الاسعار بعد مستوى التوظيف الكامل الذي وصل اليه الاقتصاد . يتفق معظم الاقتصاديين على ان ما يميز تضخم الطلب هو تفوق الطلب الكلي على السلع والخدمات على العرض الكلي لهذه السلع . ولكنهم يختلفون في تحديد العامل الاساس والجوهري لهذا التفوق . فانصار النظرية الكمية بصيغتها الكلاسيكية والجديدة يرون ان الافراط في الطلب ناتج بالدرجة الاولى عن التوسع النقدي . اما الكينزيون فانهم ينظرون إلى العامل النقدي بأنه ليس العنصر الوحيد المؤثر بل يعتقدون أن تضخم الطلب يتولد بالدرجة الاساس عن التحولات Shifts التي تحصل في دوال الاستثمار والاستهلاك والانفاق الحكومي حتى وأن لم تحصل زيادة في عرض النقد .

ويجري عادة استخدام مفهوم الفجوة التضخمية Inflationary Gap عن الكيفية التي يظهر فيها تفوق الطلب الكلي على العرض الحقيقي من السلع والخدمات اي تجاوز مجموع الانفاق (C+I+G) قيمة الناتج الحقيقي

(Y) عند مستوى الاستخدام الكامل . وفكرة الفجوة التضخمية انما هي وسيلة تحليلية مفيدة للغاية ، وذلك لأنها تشير إلى الاتجاه والمدى الذي يجب أن تتبعه السلطات النقدية والمالية في رسم سياساتها ضد التضخم فكما يشعر بعض بعض الاقتصاديين فان تحليل الفجوة التضخمية عن طريق التجميعات الاقتصادية مثل الدخل القومي ، الانفاق الاستثماري والانفاق الاستهلاكي انما يكشف بوضوح ما يجب أن تتبعه السياسة الاقتصادية من اساليب فيما تتعلق بالضرائب والانفاق العام ، والادخار والرقابة على الائتمان وموائمة الاجور – وباختصار كل الاساليب الممكنة ضد التضخم التي تؤثر في الميل للاستهلاك والميل للادخار والميل للاستثمار والتي كلها معا تؤثر في المستوى العام للأسعار . وكما في الشكل الآتي

شكل (١) الفجوة التضخمية



يتضح من الشكل أن (oz) هو الخط المرشد والذي يتساوى فيه العرض الكلي مع الطلب الكلي واي انحراف عنه يعد اختلالاً وعدم توازن بين الانفاق الكلي والناتج . والمنحنى (C+I+G) يعبر عن دالة الانفاق الكلي عند مستويات الناتج أو الدخل الكلي . وأن النقطة (E) هي نقطة التوازن . فلو افترضنا أن قدرة الاقتصاد على الانتاج محددة بالمسافة (oy₁) والتي تمثل حدود الاستخدام الكامل . فاذا كان الطلب الكلي للوحدات الاقتصادية هو (Ay₁) وهو ما يزيد عن المقدرة الانتاجية للاقتصاد القومي فان ذلك يؤدي إلى ظهور الفجوة التضخمية المساوية للمسافة (AB) والتي تعبر عن فائض الطلب الكلي الذي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع .

٢- التضخم الناتج عن تزايد الكلفة* Cost- push Inflation

تضخم الكلفة أو دفع الكلفة شاع في الادب الاقتصادي في الخمسينات من القرن الماضي إذ أن هناك فريقاً من الاقتصاديين لهم وجهة نظر عكسية لوجهة نظر مؤيدي تضخم جذب الطلب . والفكرة الاساسية التي يتضمنها هي أن العمال ورجال الاعمال في الاقتصادات الرأسمالية خاصة يتمتعون

*من رواد هذه النظرية الاقتصادي المعروف دوز نبري Duisenberg وظهرت افكاره بهذا الخصوص في مقالته الرياضية التي نشرها سنة ١٩٥٠ المعنونة (ميكانيكية التضخم) وقد تابع هذه الاهتمامات الاقتصادي اكلي . انظر:

ج. اكلي، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سلمان، مراجعة د. عبد المنعم السيد علي، ج ٢، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠، ص٦٢٧-٦٣١

بقوة سوقية Market Power كافية تمكنهم من دفع Push-up اجورهم واسعار منتجاتهم حتى في أوقات الكساد الاقتصادي. وهذا يعني أن الاسعار ترتفع نتيجة للزيادة في اسعار المدخلات واسعار المنتجات النهائية رغم وجود عوامل انتاج عاطلة. وفي مدد تخلو من وجود فائض في الطلب. وهذا يعني أن تحليل دفع التكاليف يفترض وجود سلطة احتكارية في سوق العمل وسوق السلع.

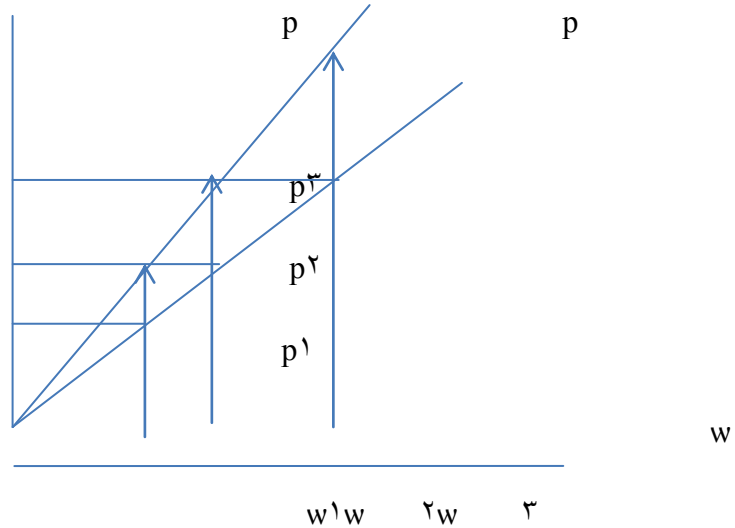
يرتبط تضخم الكلفة بعوامل مختلفة منها :

- أ- زيادة معدلات الاجور.
- ب- ارتفاع اسعار الاستيرادات.
- ج- ارتفاع معدلات الارباح.
- د- ارتفاع التكاليف قد يكون ناشئا عن ارتفاع كلفة الحصول على رؤوس الاموال المعدة للاستثمار (سعر الفائدة) أو زيادة الضرائب.

على اية حال فان التضخم دفع التكاليف نادرا ما تُعد المحاولات المستغلة لزيادة الارباح عنصرا تضخيميا مهماً. وذلك لان الارباح عادة ما يترددوا في رفع الاسعار في غياب عوامل جذب الطلب. وهذا يعني أن دفع التكاليف

عادة ما يُعد انه دفع الاجور. ويمكن توضيح هذه النظرية بالشكل البياني الآتي .

شكل (٢) يوضح التضخم بحسب نظرية دفع الكلفة



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، العراق، ١٩٨٨، ص٢٧٥.

من الشكل يتضح أن مستوى الاجور كان عند النقطة (w_1) ومستوى الاسعار (p_1) ولنفترض أن المؤسسات الاحتكارية قررت زيادة السعر لمنتجاتها (بحجة هبوط انتاجية العمل مثلا) إلى (p_2) . وهذا يعني انخفاض الاجر الحقيقي للعمال ما يدفع إلى المطالبة لدى نقابات العمال برفع الاجور للتعويض عن الخسارة التي لحقت بهم جراء ارتفاع الاسعار ولو افترضنا أن الاجور ارتفعت إلى (w_2) فان ردود فعل المؤسسات الاحتكارية ستكون بزيادة الاسعار مرة اخرى إلى (p_3) . وهكذا تستمر الزيادة في السعر يتبعها زيادة في الاجور بحيث أن منحنى الاجور والاسعار لا يلتقيان في مستوى معين ومن ثم لا يتحقق التوازن الاقتصادي.

٣- النظرية الهيكلية :

وهي النظرية المنسوبة إلى المدرسة الهيكلية أو البنائية التي يتزعمها الاقتصادي (راؤول بريش) من امريكا اللاتينية وهي احدث تفسير للتضخم والتي تفسر التضخم في البلدان النامية عن طريق تحليل الخلل في مكونات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي وعلاقة ذلك باتجاهات التنمية الاقتصادية في تلك البلدان على اساس أن هذه البلدان تتعرض للتضخم بسبب الاختلال الهيكلي في بنائها الاقتصادي . واهم مظاهر هذا الاختلال هي ^(٨) :

- أ- ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية في ظل الزيادة السكانية .
- ب- الجمود النسبي في الجهاز المالي للبلدان النامية .
- ت- الطبيعة الهيكلية للتخصص في انتاج المواد الأولية والاثار التضخمية المترتبة على ذلك .
- ث- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات بين التيار النقدي والتيار السلعي . نستنتج من ذلك أن مصادر أو اسباب التضخم في البلدان النامية متعددة ومتنوعة . فالعوامل النقدية التي ركزت عليها بعض المدارس والعوامل الهيكلية التي ركزت عليها مدارس اخرى تتناظر جميعها لتوليد الضغوط التضخمية .

رابعاً: أنواع التضخم :

هناك عدة أنواع للتضخم وسنذكر أهمها ^(٩):-

١_ التضخم الزاحف Creeping Inflation

ويتصف بارتفاع بطيء في الاسعار في أوقات يكون الطلب الكلي معتدلاً.

تزحف الاسعار بصورة تدريجية

٢_ التضخم المكبوت Suppressed Inflation

وهو الحالة التي تمنع الاسعار فيه من الارتفاع عن طريق سياسات وضوابط

وعمليات تقنين تحد من الانفاق ما تؤدي إلى عدم ارتفاع الاسعار.

٣_ التضخم الاصيل أو الصريح كما سماه كينز ويتحقق حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زياده معادله في الناتج ما ينعكس في شكل ارتفاع في الاسعار.

٤_ التضخم المفرط Hyper Inflation

وهو الحالة التي ترتفع فيها الاسعار بشكل كبير جدا وتزداد فيه سرعه التداول وتنتهي وظيفه النقود لمستودع للقيمة واستمرار هذه الحالة تؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار قيمه العملة النقدية كما حدث في المانيا عام (١٩٢٠) وفي هنغاريا عام (١٩٤٥) بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي عقد السبعينات من القرن الماضي ظهر ما يسمى بالتضخم الركودي stagflation. وهذه الحالة التي واجهت النظام الرأسمالي لم تكن معروفة لدى.

ومن خصائص هذا النوع من التضخم هي :

أ_ ارتفاع معدلات البطالة.

ب_ ارتفاع معدلات التضخم السنوية.

ج_ انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

خامسا:- خصائص التضخم

يمكن أن نلخص الخصائص المميزة للتضخم وكالاتي^(١٠):-

١_ أن التضخم هو خطوات ديناميكية يمكن ملاحظتها فقط عبر مدة من الزمن طويله بعض الشي ، فهو يمثل خطوات ارتفاع مستوى الاسعار .

٢_ أن التضخم الخالص انما هو ظاهرة ما بعد التوظيف الكامل

٣_ أن فائض الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي هو الصفة المميزة للتضخم

٤_ التضخم هو ظاهرة نقدية تتصف بفائض في عرض النقود وعليه فان السبب الجذري للتضخم هو التوسع في عرض النقد بما يزيد عن الطلب العادي.

سادسا :- طرائق قياس التضخم

هناك عدة طرائق لقياس التضخم ومنها^(١١):-

١_ قياس التضخم عن طريق الفجوة التضخمية وتتضمن :-

أ_ فائض المعروض النقدي ويتم قياسه عن طريق المعادلة الآتية:-

$$Gm = \Delta M \frac{M}{Q} \Delta Q$$

حيث ان

GM فائض المعروض النقدي

M عرض النقد

Q الناتج القومي بالأسعار الثابتة

M التغير السنوي في عرض النقد

Q مقدار التغير السنوي في اجمالي الناتج

ب_ فائض السيولة المحلية

وهذا ما يستند اليه صندوق النقد الدولي في التعرف على الاتجاهات التضخمية للدول. إذ يعتمد على التغير في السيولة المحلية والتغير في الطلب على النقود بعبارة اخرى المقارنة بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة^(١٢):-

وهذه الطريقة لا تختلف عن الطريقة الأولى سوى اخذها السيولة المحلية بدل عرض النقد .

٢- قياس الفجوة التضخمية عن طريق الميزانية العامة

وتقوم هذه الطريقة عن طريق المقارنة بين جانبي الموارد والاستخدامات . إذ تمثل الموارد

Q الناتج المحلي الاجمالي

M الاستيرادات

بينما تمثل الاستخدامات

I الاستثمار بشقيه العام والخاص

C الاستهلاك العام والخاص

X الصادرات

GM الفجوة التضخمية

ووفقا لهذه الطريقة تكون الفجوة التضخمية +الاستخدامات - الموارد

$$GM=(I+C+X)-(Q+M)$$

اذا كانت الاستخدامات مساوية للموارد فان ذلك يعني أن قيمه GM مساوية للصفر فهذا دليل على التوازن الاقتصادي اما اذا كانت القمية سالبة فهذا يعني أن هناك فجوة انكماشية. واذا كانت القمية موجبة فهذا يدل على وجود فجوة تضخمية.

٣_ قياس التضخم عن طريق الارقام القياسية

هناك عدة ارقام يمكن من خلالها قياس درجة التضخم وهي^(١٣):

- أ- الرقم القياسي لا أسعار المستهلك (CpI) consumer price Index ويعرف بأنه وسيلة احصائية لقياس التغيرات في اسعار السلع والخدمات المشتراة لدى المستهلكين .
- ب- الرقم القياسي لا أسعار الجملة whole sale price Index وهو الرقم الذي يقيس التغيرات في اسعار السلع والخدمات المباعة في الاسواق الأولية المحلية والمستوردة .
- ت- المنخفض الضمني للنتائج القومي Implicit GNP Defecator هو : رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار جميع السلع و الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عنه بنسبة الناتج المحلي الاسمي إلى الناتج المحلي الحقيقي .

المبحث الثاني : الجانب العملي

المطلب الأول : توصيف متغيرات الانموذج

تعد ظاهرة التضخم احد المؤثرات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي على اختلاف المسببات سواء أكانت داخلية أم خارجية وهذه الظاهرة تجعل من الاقتصاد عرضة لحالات عدم الاستقرار وسيتم الاستعانة بالأساليب القياسية لمعرفة مدى مساهمة الاسباب الخارجية والداخلية في توليد الضغوط التضخمية للمدة من ١٩٩٠ – ٢٠١٦ عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي EViews 9 . ويمكن توصيف المتغيرات كما يلي

Cpi = الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

GDP = الناتج المحلي الاجمالي .

MS = عرض النقد .

EX = سعر الصرف .

IM = الاستيرادات .

- ١- سنبدأ باختبار استقرارية متغيرات البحث باستخدام برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لمعرفة المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (١)

جدول (١) اختبار استقرارية المتغيرات

المتغيرات	المستوى			الفرق الأول		
	قاطع واتجاه عام	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه عام	قاطع واتجاه عام	قاطع فقط	بدون قاطع واتجاه عام

CPI	-٢.٥٠٧٩	-٠.٤٤٠٧	٠.٧٠٦٢	-٢.٨٧١٠	-٣.٠٢٤١*	-١.٤٩٧٣
GDP	-٢.٣٧٤٣	-٠.٤١٢٧	٠.٨٣٠٤	-٣.٨٢١٦*	-٣.٩٠٦٢*	-٣.٦٤٠٦*
MS	-٤.٤٥٢٩*	-٣.٣٦٩٥*	-٣.١٥١٤*			
EX	-١.٧٣٨٢	-٤.٢٥٠٥*	-٠.٥١٣٥			
IM	-٢.٣٧٣٠	-١.٣٢٩٧	٠.٦٣٨٧	-٢.٩٥٦١	-٣.٠١٢٩*	-٣.٠١٩٧*
القيم الجدولية						
%1	-4.374307	-3.711457	-2.656915	-4.374307	-3.724070	-2.660720
%٥	-3.603202	-2.981038	-1.954414	-3.603202	-2.986225	-1.955020
%١٠	-3.238054	-2.629906	-1.609329	-3.238054	-2.632604	-1.609070

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews.9.

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥% .

الجدول (١) يبين أن بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة عند المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (MS,EX) وستكون متكاملة من الدرجة I(0) عند مستوى معنوية ٥% ، في حين كانت بقية المتغيرات (CPI, GDP,IM) غير مستقرة لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الأولى (First - difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى ٥% وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع فقط ام قاطع واتجاه عام أو كليهما .

٢- تقدير أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

بعد اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن المتغيرات استقرت عند المستوى والفرق الأول لذلك سيتم تقدير أنموذج الانحدار الذاتي وبعد تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٢)

جدول (٢) تقدير نموذج ARDL

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	1.124202	0.171667	6.548731	0.0000
CPI(-2)	-0.400452	0.194215	-2.061897	0.0570
GDP	-0.000396	0.000311	-1.270970	0.2231
EX	31.00929	10.01108	3.097496	0.0074
MS	0.001152	0.001842	0.625213	0.5412
MS(-1)	-0.003213	0.001335	-2.406176	0.0295
IM	0.001435	0.000942	1.522927	0.1486
IM(-1)	0.000879	0.001186	0.741365	0.4699
IM(-2)	0.004852	0.001364	3.557875	0.0029
C	-5313.844	13542.15	-0.392393	0.7003
R-squared	0.996736	Adjusted R-squared		0.994777
F-statistic	508.9182	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

نلاحظ من الجدول (٢) الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL إذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.996$) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.994) اي أن المتغيرات المستقلة الداخلة (وهي عرض النقد، الاستيرادات، سعر الصرف، الناتج المحلي) في الانموذج المقدر تفسر ٩٩% من التغيرات في المتغير التابع (وهو التضخم)، وكذلك الانموذج معنوي ككل إذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (٥٠٨.٩١) وهي معنوية عند مستوى ٥% اي أن الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

٣- ننتقل إلى اجراء اختبار العلاقة طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) وتم اجراء الاختبار وكانت النتائج كما موضحة بالجدول (٣)

جدول (٣) اختبار الحدود (Bounds Test)

Tast Stat.	Value	K
F- Stat	٥.٢٨	٤
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
١٠%	٢.٤٥	٣.٥٢
٥%	2.86	4.01
٢.٥%	3.25	4.49
١%	3.74	5.06

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews.9

الجدول (٣) يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (٥.٢٨) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (٢.٨٦) واكبر من القيمة الجدولية العظمى (٤.٠١) عند مستوى معنوية ٥% نستنتج من ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة .

٤- ننتقل إلى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (٤)، (٥).

جدول (٤) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.219128	Prop . F	0.2881
Obs*R-squared	2.002624	Prob. Chi-Square	0.1570
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.436900	Prob. F	0.2570
Obs*R-squared	11.57459	Prob. Chi-Square	0.2384
Scaled explained SS	4.005858	Prob. Chi-Square	0.9110

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

جدول (٥) اختبار الارتباط الذاتي

Date: 09/29/18 Time: 08:01

Sample: 1990 2016

Included observations: 25

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

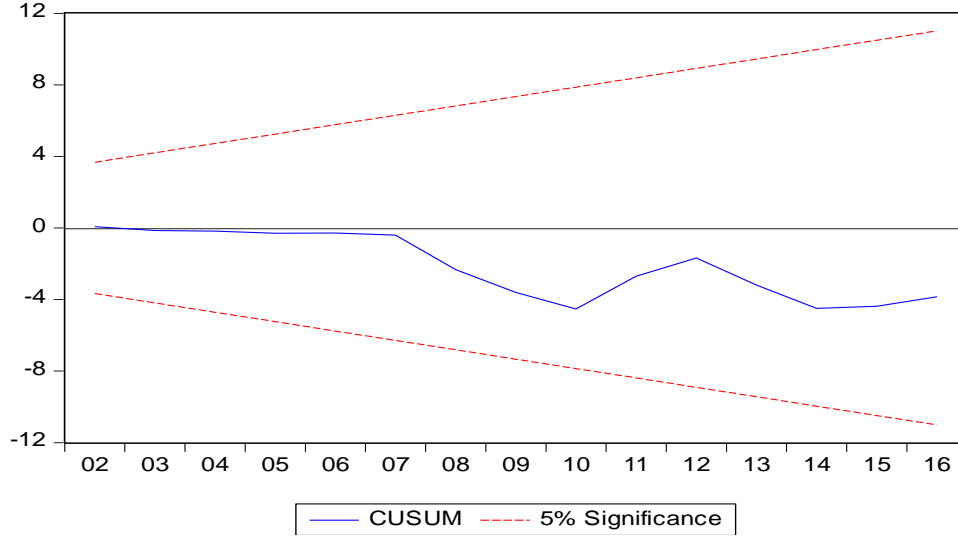
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob...
		1 -0.20...	-0.20...	1.1276	0.288
		2 -0.18...	-0.23...	2.1587	0.340
		3 0.039	-0.06...	2.2046	0.531
		4 -0.16...	-0.23...	3.0228	0.554
		5 0.247	0.170	5.0768	0.407
		6 -0.09...	-0.09...	5.3671	0.498
		7 -0.25...	-0.23...	7.7672	0.354
		8 -0.05...	-0.28...	7.8906	0.444
		9 0.280	0.207	11.201	0.262
		1... 0.001	-0.04...	11.201	0.342
		1... -0.21...	-0.24...	13.491	0.262
		1... 0.148	0.106	14.621	0.263

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

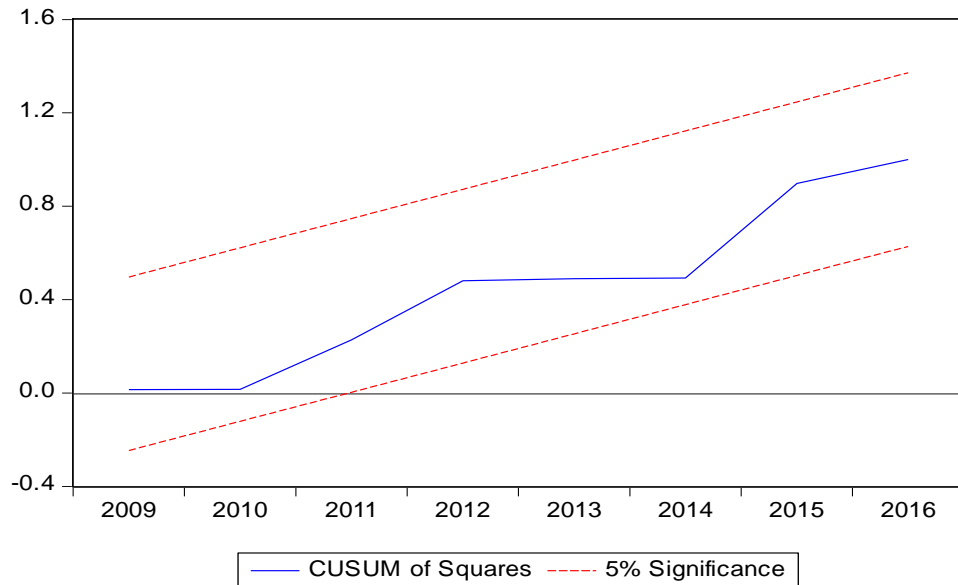
الجدول (٤) يبين أن الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي إذ أن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى ٥% اي سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خالي من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية ايضا اي قبول فرضية العدم، والجدول (٥) يبين كذلك خلوه الانموذج من الارتباط الذاتي إذ أن قيمة (Q-Stat) كانت غير معنوية عند مستوى ٥% اي سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل.

٥- ننتقل إلى اختبار استقرارية الانموذج المقدر عن طريق اختبار (CUSUM Squares , CUSUM) وتم اجراء الاختبار وحصلنا على الشكل (١) و (٢)

شكل (١) المجموع التراكمي للبواقي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي
الشكل (١) منه نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره، والشكل (٢) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي ومنه نلاحظ أن القيم الحرجة لقيم مربعات البواقي كان داخل حدود الثقة عند مستوى معنوية ٥% اي أن المتغيرات مستقرة في الاجل الطويل
شكل (٢) المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

٦- الخطوة الاخير تتمثل بتقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وبعد اجرا تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٦)

جدول (٦) أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(CPI(-1))	0.400452	0.194215	2.061897	0.0570
D(GDP)	-0.000396	0.000311	-1.270970	0.2231
D(EX)	31.009287	10.011082	3.097496	0.0074
D(MS)	0.001152	0.001842	0.625213	0.5412
D(IM)	0.001435	0.000942	1.522927	0.1486
D(IM(-1))	-0.004852	0.001364	-3.557875	0.0029
CointEq(-1)	-0.276250	0.081268	-3.399268	0.0040
معادلة تصحيح الخطأ				
Cointeq = CPI - (-0.0014*GDP + 112.2506*EX - 0.0075*MS + 0.0259*IM - 19235.6)				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
GDP	-0.001433	0.001108	-1.293176	0.2155
EX	112.250625	41.411225	2.710633	0.0161
MS	-0.007461	0.006033	-1.236686	0.2352
IM	0.025940	0.007996	3.243960	0.0055
C	-19235.601221	49360.777976	-0.389694	0.7022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

من الجدول (٦) نلاحظ أن اغلب معاملات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة كانت غير معنوية عند مستوى ٥% و ١٠% وحسب عمود الاحتمال (Prob) عدا المتغيرات (EX , IM) كانت معنوية عند مستوى معنوية ٥%. نلاحظ كذلك أن العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة سابقة والرقم القياسي للأسعار علاقة طردية اي أن زيادة الرقم القياسي لسنة سابقة يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي بمقدار (٠.٤٠) وحدة ، اما اذا تغير سعر صرف الدولار تجاه الدينار بوحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الرقم القياسي بمقدار (٣١.٠٠٩) وحدة اي العلاقة طردية وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية، اما الاستيرادات فكانت للسنة الحالية ليس لها تأثير معنوي في حين كانت الاستيرادات لسنة سابقة لها تأثير عكسي في التضخم اي ان زيادة الاستيرادات بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار (٠.٠٠٤٨) وحدة وهذا

مطابق للنظرية الاقتصادية عن طريق زيادة المعروض السلعي ومن ثم انخفاض الاسعار. وكذلك نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ أو سرعة التكيف بلغت (0.27-) وهي معنوية عند مستوى 5% أي أن الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (27%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها أي أن سرعة التكيف بطيئة نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة ، وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد ليس لها تأثير معنوي في الرقم القياسي للأسعار واقتصر التأثير في سعر الصرف والاستيرادات اذ كان تأثيرهما معنويا عند مستوى 5% ، نلاحظ كذلك أن العلاقة بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في الاجل الطويل علاقة طردية أي أن زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي للأسعار بمقدار (112.25) وحدة، ايضا هناك تأثير موجب للاستيرادات في مستوى الاسعار أي أن الاستيرادات في الاجل الطويل تنقل التضخم إلى البلد المستورد (التضخم المستورد) أي أن زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الرقم القياسي للأسعار (0.025) وحدة، اما الحد الثابت فلم يكن معنويا ايضا.

الاستنتاجات :

- 1- اظهر البحث أن مصادر التضخم في الاقتصاد العراقي متنوعة بين مصادر داخلية واخرى خارجية .
- 2- اظهرت نتائج القياس الاقتصادي بأن متغير سعر الصرف هو العامل الاكثر توليدا للضغوط التضخمية . إذ أن تغير سعر الصرف الدولار بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي بمقدار (31) وحدة في الاجل القصير . و (112) وحدة في الاجل الطويل .
- 3- من جانب آخر اظهرت النتائج أن الاستيرادات تساعد على توليد الضغوط التضخمية . إذ أن تغيرها بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الرقم القياسي بمقدار (0.025) .
- 4- أن المتتبع لتطورات سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي يلاحظ انه في الآونة الاخيرة انخفاض التضخم مع انخفاض في سعر صرف الدولار وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما . إذ أن السياسة النقدية في العراق قد استخدمت سعر الصرف كمتبثب للأسعار .
- 5- أن الاستيرادات تعمل كمتغير ذي حدين ففي الاجل القصير تعمل على خفض التضخم بعدها تسهم في زيادة المعروض السلعي وهذا ما اظهره أنموذج القياس الاقتصادي بوجود علاقة عكسية بينهما . وتعمل في الاجل الطويل على تغذية الضغوط التضخمية عن طريق نقل التضخم إلى البلد المستورد وهو ما يسمى بالتضخم المستورد .
- 6- أن الزيادة في الاستيرادات وتركها دون مراقبة تسهم في استنزاف الاحتياطي من النقد الاجنبي .

التوصيات :

- 1- محاولة السيطرة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق عمل نافذة بيع العملة والموازنة بين عرض الدولار والطلب عليه . ومن ثم المحافظة على الاستقرار السعري والنقدي عن طريق استقرار سعر الصرف .
- 2- ضبط الاستيراد عن طريق السيطرة على المنافذ الحدودية ومراقبة دخول السلع .
- 3- استخدام سياسات سعر الصرف او سياسات سعر الفائدة كأداة للسياسة النقدية نحو استقرار الاسعار في أوقات التضخم .

٤ - تفعيل ادوات نقدية بديلة لنافذة العملة الاجنبية تسعى إلى تحقيق الاستقرار السعري بشكل مستدام دون استنزاف احتياطي النقد الاجنبي .

المصادر:

١_ صقر احمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات شارع فهد السالم ٢٧ - الكويت، ١٩٧٧- ص ٤٢٠

٢_ مصطفى رشدي شيخه، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية ، القاهرة، ١٩٨٥ - ص ٧٥

٣_ Frank Mayerlen and others , THE MONETARY PRESENTATION OF THE EUROAREA BALANCE OF PAYMENTS, accasional paper series no 96 September 2008 European bank.

٤- عبوره حسام الدين -سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة إلى حالة الجزائر - رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف -٢٠٠٩ - ص ٥

٥- Grzegorz . w . kolodko, international transmission of inflation , its economics and its politics , world development review . vol 15.no 08..1987. p.1131

٦- Henri mercillon – I inflation importee I inflation a facteur externs dominants et son development . revue economique .1985 vol09.no03.p464

٧- لمزيد من التفاصيل انظر:

- عوض فاضل اسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة بغداد ، بغداد ١٩٩٠ ، ص ٦٣٩ ص ٦٦٢ .

- ج. اكلي، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسات، ترجمة د. عطية مهدي سلمان، مراجعة د. عبد المنعم السيد

علي، ج٢، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠، ص ٦٢٧-٦٣١

- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف ، جامعة الموصل ، العراق، ١٩٨٨، ص ٢٧٢ ص ٢٧٨ .

- سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الثاني، شركة كاظمة

للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢، ص ٥٩٣ ص ٦٠٥ .

٨- ناظم الشمري ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ ص ٢٧٨ .

٩-لمزيد من التفاصيل انظر:

عبد المنعم السيد علي – اقتصاديات النقود والمصاريف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والاقطار النامية مع اشارته الجزء الأول – بغداد – ١٩٨٤- ص ٤١٩

Y-Goldschmidt,&Admon,,1977,profit Measurement During Inflation Accounting . Economic and Financial Aspects . A Wiley Interscience Publication John Wiley & Sons ,New York .p79

10- سامي خليل – مصدر سابق – ص ٥٩٢

١١- محمد عبد العزيز عجميه – النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية – الدار الجامعية – بيروت ١٩٨٢ – ص ٢٩٣-٢٩٤

١٢- نبيل الروبي – نظرية التضخم – ط ٢ – مؤسسة الثقافة الجامعية – الاسكندرية - ١٩٨٤ – ص ١٥٥

١٣- مايكل ابد جمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور ، ط ١ ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩٩

ملحق (١)

MS	IM	GDP	EX	CPI	السنة
24869.1	1502.65	55926.5	4	161.2	1990
35245.5	186.36	42451.6	10	461.9	1991
64314	206.19	115108.4	21	848.8	1992
132434	415.03	321646.9	74	2611.1	1993
314035	276.5	1658325.8	458	15461.6	1994
886894	282.88	6695482.9	1674	69792.1	1995
1154627	231.59	6500924.6	1170	59020.8	1996
1340262	184.81	15093144	1471	72610.3	1997
1787895	247.37	17125847.5	1620	83335.1	1998
2047438	432.27	34464012.6	1975	93816.2	1999
2445551	721.4	50213699.9	1930	98486.4	2000
2849598	1364.99	41314568.5	1929	114612.5	2001
3871069	1328.02	41022927.4	1957	136752.4	2002
6953420	18238824	29585788.6	1936	181301.7	2003
12254000	30951806	53235358.7	1453	230184.1	2004
14684000	34568508	73533598.6	1472	315259	2005
21080000	32287203	95587954.8	1475	483074.4	2006
26956000	24542780	111455813.4	1267	632029.8	2007
34920000	41769316	157026061.6	1203	648891.2	2008
45438000	48569040	131275592.6	1182	630713.1	2009
60386000	51380550	162064565.5	1185	646208.1	2010
72178000	55929510	217327107.4	1196	682366.6	2011
75466000	68800996	254225490.7	1233	723690.7	2012
87679000	69200934	273587529.2	1232	737122.1	2013
90728000	62004382	266420384.5	1214	753651.8	2014
82595000	46346415	199715699.9	1247	764499.4	2015
88082000	38359096	203869832.2	1275	751139.2	2016